

مقدمة

هذه مجموعة من الأفكار أحببت أن أشاركها مع السادة الأفاضل في مجموعة قدماء الأمير، والهدف ليس أن نضع منهجية صارمة للطلب كما نراه الآن في البرامج الشبيهة، بل القصد بيان الأطر العامة للطلب والتي تجنب الطالب كثيرا من الآفات والعوائق التي تمنع من الوصول إلى لب العلم وغايته، ولذلك أرجو من الإخوة الكرام أن يعلقوا بما يجعل المنشور نواة "دليل إرشادي لمنهجية طلب العلم"، ولا يهم الطالب إن كان في الجامعة أو تخرج منها، كما لا يهم أن يكون أستاذا أو طالبا، فالأصل أن طلب العلم مستمر للوفاة.

وخطتي في هذا المنشور تقسيمه أجزاءً ثلاثة: الأول في المقدمات الضرورية التي ينبغي تقديمها في الطلب، والثاني في بيان منهجية تفصيلية في طلب العلم عموما وكيفية أخذه على التدريج، والثالث في تطبيقات هذه المنهجية عمليا على بعض العلوم الشرعية، والله الموفق.

أولاء مقدمات ضرورية ينبغي لمصالح العلم تقديمها قبل شروعه في طلب العلم

الأولى:

ينبغي لطالب العلم أن يكون طلبه العلم لله لا لغيره، وهذا أمر يعرفه الجميع ولا أريد الإطالة في بيان دليله، لكن أود التنبيه إلى اختبار عملي لهذه النية، وهو أنه لو قُدِّرَ لك أن علمت أنك ستموت خلال هذا الأسبوع فكيف ستصرف؟ هل تترك كتابك ودفتك وشيخك في العلم وتذهب لتتعبد بغير ما أنت فيه أم لا؟ فإن كان جوابك الأخير فاذهب إليه الآن ولا تكمل قراءة المنشور فهو لا يعينك، ولأجل هذا المعنى كان السلف يروون الحديث وهم في لحظات الموت ويقولون: "لعل الكلمة التي تنفعني لم أسمعها للآن".

ويترب على هذه الفكرة مسألة مهمة جدا وهي من آفات طلب العلم، أعني بها الاستعجال في الظهور بمظهر العالم واستبطاء الفتح والتصنيف والتعقب على المتقدمين، وذلك أن من طلب العلم لله فهو ليس مطالب بامتحان في نهاية الفصل، فلا يهمه إن أكمل فهم العلم في شهر أو في سنوات، ولذلك يا أخي اجعل هذا البرنامج لله واطلب بقدر طاقتك متوجها لله ولا يهمك متى أنجزت هذه المهمة، وقد كان ابن عبد البر رحمه الله يقول: "من طلب العلم لله فالقليل يكفيه إذا عمل به، ومن طلبه للناس فخوائج الناس كثيرة".

واسمع لما يقول بشر بن الحارث رحمه الله كما في الحلية: «لا ينبغي لأحد أن يذكر شيئا من الحديث

في موضع حاجة يكون له من حوائج الدنيا يريد أن يتقرب به ولا يذكر العلم في موضع ذكر الدنيا وقد رأيت مشايخ طلبوا العلم للدنيا فافتضحوا وآخرين طلبوه فوضعوه مواضعه وعملوا به وقاموا به ، فأولئك سلموا فنفعهم الله تعالى ، وإذا أنت سمعت الشيء من معدن وأخذت به ثم سمعت غيرك يقول بخلافه فلا تماره فإنك لا تنتفع بذلك واعمل به لنفسك وقد رأيت أقواما سمعوا من العلم اليسير فعملوا به وآخرين سمعوا الكثير، فلم ينفعهم الله به فكيف واعلموا أنه يمنع الرزق طلب هذا الحديث»

الأمر الثاني

أن يتبرأ الطالب من حوله وقوته في طلبه ويلجأ إلى الله، فالله هو العليم وهو الحكيم، فمن طلبه من الله تفضل الله عليه، ومن طلبه بمجهده حُبس بمقدار جهده، ولا أخفي إخوتي شعورا أظنهم يشاركونني فيه أجمعين، أن بضاعة الجامعة التي تلقينها في الأقسام والمدرجات بصفة رسمية لم تكفنا إلا شهرا واحدا أو أقل، فمن لم يكن له تحصيل في الجامعة خارج المقرر هلك وأهلك للناس، ففي عامنا الأول لم ندرس من باب العبادات المقرر علينا سوى المياه والوضوء والتميم فقد توضحنا ولم نغتسل بعد ولم نصل، وهكذا في باقي السنوات، فمن اعتمد على المقررات فلن ينتفع هو بعلومه فضلا عن أن ينفع الناس به.

الأمر الثالث:

يجب أن يعلم الطالب أنه يقوم بفرض كفائي وهو يرفع عن الأمة إثم التفريط بقيامه بهذا الطلب لهذا العلم، وعلى هذا الأساس ينبغي أن ينظر إلى خدمة الناس وإفادتهم بعلومه كما قلنا فهذا العلم الذي يتعنى طلبه في الجامعة إنما هو أمانة وكلتها له الأمة المحمدية كي يحفظها، ولذا ينبغي أن يحرص على أدائها بتمامها وأي تقصير في ذلك قد يكون متحملا لإثمه أمام الله ونتائجه أمام الأمة، ففي مراسيل يزيد بن مرثد: ((قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: كُلُّ رَجُلٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ عَلَى ثَغْرَةٍ مِنْ ثُغْرِ الْإِسْلَامِ، اللَّهُ اللَّهُ لَا يُؤْتِي الْإِسْلَامُ مِنْ قَبْلِكَ))، وأصح منه قوله صلى الله عليه وآله وسلم لأنس بن أبي مرثد: ((واستقبل هذا الشعب حتى تكون أعلاه ولا تغرن من قبلك الليلة)).

الأمر الرابع:

علوم الإسلام عديدة وتخصصات الجامعة كبيرة ومتنوعة، ومهما كانت ميولك فهي جيدة ولا تخصص أفضل من غيره من حيثية وجوبها الكفائي على الأمة، لكن هناك ثلاثة علوم هي أكد العلوم ويقبح جدا بطالب الشريعة أن لا يتقنها أو يتقن مسائلها الكبرى على الأقل، وهي العقيدة والفقه والأخلاق كما في حديث جبريل عليه السلام تماما، ولو أضيف لها علم رابع وهو السيرة لما

كان بعيدا، وقد رأيت للأسف وهو في العلم من هو ويشار له بالبنان في المجالس والمناقشات والأعراف الأكاديمية وهو لا يحسن أن يرفع صلاته أو يفتي في مسألة من الطهارة، وأسوأ منه من إذا سئل عن غزوة أو صفة للنبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو لا يعلم شيئا عما سئل عنه. لذا يا سيدي اسمع مني عن تجربة: والله لن تنتفع بعلمك ولن ينتفع الناس بعلمك إن لم تتقن هذه العلوم الأربعة، فاحرص عليها واجعلها صوب عنايتك واهتمامك مهما كان تخصصك الآخر، وإن كنت متخصصا في أحدها فأتقنه إتقان سخنون لعلم مالك إذ قال لابنه محمد لما خرج لطلب العلم: "إن وجدت كلمة لمالك ليس عند أبيك أصلها فاعلم أن أباك كان مفرطا" أو كلاما هذا معناه.

وسأحدثك فيما بعد عن علم تفسير القرآن وشرح الحديث فالأصل أنهما مجلى لكل علوم الشريعة وإن قراءتك في كتبهما لن تنتفع بها تمام الانتفاع ما لم تقدم بين يديك علوم الغايات وعلوم الآلات.

الأمر الخامس:

إذا علمت هذا واقتنعت به، فستكون مراتب العلوم عندك ثلاثة: الأولى: العلوم الضرورية التي إن لم تتقنها هلكت وأهلكت وهي العلوم الأربعة السابقة، والثانية: علوم تخصص فيها بحكم انتدابك عن الأمة في القيام بفرض الكفاية عنها وهو الذي اخترته في الجامعة أو تدرسه الآن بعد تخرجك منها، والثالثة: علوم شرعية لا بد من أن تكون فيها تصورا عاما في حده الأدنى، لأنها ستكون خادمة لك فيما سبق، وهي علوم الآلة كالنحو والصرف وعلوم الحديث وأصول الفقه والتاريخ ونحو هذا ما لم يكن أحدها تخصصك، ولذلك إذا رأيت محدثا وهو لا يفرق أيهما كان أسبق دولة بني العباس أم دولة بني أمية فلا تطمئن لأحكامه، وأذكر -من باب الواقع المضحك المبني- أني التقيت بمؤلف في معرض الكتاب وكان يحدثني عن كتابه الذي ستطبعه وزارة الثقافة -حسبه- الذي يتحدث عن دور أجداده في محاربة البيزنطيين تحت القيادة الثنائية لخير الدين بربروس وطارق بن زياد، كما أذكر وأنا في الأمير أني التقيت في متحف المدينة بمثقف أخبرني أن الوندال والرومان والرستمين والعثمانيين كلهم كفار احتلوا الجزائر.

الأمر السادس:

في مسألة الاحتياج للشيخ وهل يغني الكتاب عنه أم لا، فأقول أن هذه المسألة قد اختلف العلماء فيها قديما ووقعت بينهم مكاتبات وكلهم ذهب مذهبا احتج له بما يراه دليلا، وفي هذا الزمان يمكن أن نقول أن الجمع بينهما هو عين الكمال، وإن من توفر له شيخ يغنيه عن مزاوله الكتاب فهو في نعمة لا توازيها نعمة، فالعلم خزائن والمشايخ مفاتيح أبقاها، لكن إن لم تجد شيئا

فلا يمنعك ذلك من التعلم ومدارسة العلم وعدم اليأس وفقد ييسر لك الله في لحظة ما يجعل فتحك قريباً متيسراً إن رأى منك صدق النية وسلامة القصد، والله أكرم من أن يحرم صادقاً من العلم والفهم، واعتبر بما حكاه الذهبي رحمه الله عن ابن سينا في ترجمته في تاريخ الإسلام حيث قال: ((وقرأت كتاب "ما بعد الطبيعة" فما كنت أفهم ما فيه، والتبس علي غرض واضعه، حتى أعدت قراءته أربعين مرة، وصار لي محفوظاً، وأنا مع ذلك لا أفهم ولا المقصود به. وأيست من نفسي وقلت: هذا كتاب لا سبيل إلى فهمه. وإذا أنا في يوم من الأيام حضرت وقت العصر في الوراقين وبيد دلال مجلد ينادي عليه، فعرضه علي فرددته رد متبرم، فقال: إنه رخيص، بثلاثة دراهم، فاشتريته فإذا هو كتاب لأبي نصر الفارابي في أغراض كتاب ما بعد الحكمة الطبيعية، ورجعت إلى بيتي وأسرت قراءته، فانفتح علي في الوقت أغراض ذلك الكتاب، ففرحت وتصدقت بشيء كثير شكراً لله تعالى)).

واحذر يا أخي من أن تقع في هذا الفخ الذي ابتدعه بعض المعاصرين من اشتراط أن يكون شيخ التعليم منضوياً تحت لواء جماعة ما -أيا كانت تلك الجماعة- وأن يزكيه مشايخها دون غيرهم، فهذا لم يكن في التاريخ البتة، وهو سبب لأن يحرم الطالب نفسه من تعلم العلوم على أيدي المتمكنين فيه، وانظر إلى السادة العلماء في تاريخهم وانظر إلى مشايخهم وتلاميذهم هل اشتراطوا فيهم هذا الشرط أم لا؟ فالبخاري ومسلم أخرجا لمبتدعة ورويا عنهم، والعلماء احتفلوا بتفسير الزمخشري واعتنوا به رغم علمهم بما فيه من مشاكل عقديّة، بل إن ابن عباس رضي الله عنه -قبل هؤلاء جميعاً- ما نجّل أن يجيب أسئلة الخارجي ابن الأزرق، وقس على هذا، ف"كل يؤخذ من كلامه ويرد" كما جاء عن إمام مذهبنا مالك رحمه الله، وكما كان شيخ مشايخنا محمد الغزالي لما سئل -في آخر حصّة إعلامية له- عن أعلام وشخصيات وكل يقول عنه: "له وعليه"، فلا أحد يقول لك أن فلاناً يقبل كل ما عنده أو فلان يرفض كل ما عنده، فلا معصوم بعد سيد الخلق صلى الله عليه وآله وسلم.

بل أقول لك شيئاً من الأخير أختصر لك فيه كل ما سبق، وهو إن كنت تصدق كل ما تقرأ فتوقف عن القراءة من فضلك، فليست مهنتك ولا طريقك للتعلم، واشتغل ببيع اللحم في محل القصابة تسمُن وهو خير لك، وفي الصحيحين في قصة الإفك أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم سأل زوجته زينب بنت جحش عن عائشة رضي الله عنهما فقالت: ((يا رسول الله، أحمي سمعي وبصري، والله ما علمت عليها إلا خيراً))، قالت عائشة: ((وهي التي كانت تساميني، فعصمها الله بالورع))، فانظر إلى قوم يدعون النسبة لهؤلاء وهم يقلدون في التكفير والتفسيق والتبديع والتحذير

بموجب وبلا موجب، وفي الإحياء عن بعض السلف: ((أدركنا السلف وهم لا يرون العبادة في الصوم ولا في الصلاة ولكن في الكف عن أعراض الناس)).

الأمر السابع:

سيأتيك من الناس من يقول لك لم تشتغل على المختصرات وتحفظ المتون وتقرأ هذا الفقه وهو رأي الرجال، بل هلم لتقرأ كتب آيات وأحاديث الأحكام وتعلم من المنبع مباشرة، ونفس الكلام يقولونه لك في أصول الفقه ومقاصد الشريعة بل في النحو وغيره من العلوم وأظن القارئ فهم المقصود، فأقول هذا من أكبر العوارض، وقد رأينا من تتبع هذا المسلك فلم يثر في علمه شيء، ولا انتفع إلا باليسير، بل إن هواه غلاب، فتجده يفتي بقول تقليدا وهو يظن أنه فر من التقليد، وتراه ينعى على غيره ما هو واقع فيه، بل ما وقع فيه أشد، ولئن كان صاحب المتن يقلد عالما باتفاق فإن صاحب هذا الرأي يقلد مختلفا في صحة وصفه بوصف العلم، وانظر إلى هذه الكلمة الطيبة التي كتبها عبد الواحد الأزهرى:

((مشكلة من يدرس الفقه من كتب أحاديث الأحكام، ويفضلها على الدراسة من كتب الفقهاء: أن هذه الطريقة -فضلا عن كونها غير مخدومة ولا مسلوكة عبر القرون، حيث إن هذه الكتب مؤلفة من مئات السنين وبعضها من نحو ألف سنة، ومع ذلك لم يكن الناس يطلبون الفقه ابتداء من خلالها، أو يجعلونها عوضا عن دراسة فقه المذاهب ويعتمدون عليها ويستغنون بها، بل يحفظونها ويقرون بها جانب الاستدلال عندهم ويدرجون بها في مدارج الترقى ونحو ذلك- أقول: فضلا عن هذا، فهؤلاء يغفلون جانبا آخر مهما في النظر، وهو: أنك في النهاية ستستدل بهذه الأحاديث على أحكام فقهية، وهذا الاستدلال ستحتاج معه إلى أدلة أخرى ولا بد، فالسنة ليست الدليل الوحيد للأحكام، فن اكتفى بها = فائته أدلة كثيرة وأحكام كثيرة، وحينئذ فنفس هذه الكتب مصنفة على وفق مذهب صاحبها بما يؤيد اختياراته، سواء أكانت شخصية أو مذهبية، يعرف ذلك أهل العلم، كما أن الطالب سيتأثر بترجيح شارحها وتقريراته سواء المذهبية أو الشخصية، فهو متمذهب بمذهب شيخه، أو بمذهب مصنف المتن الحديثي ولا بد! كما أن هناك تفاصيل كثيرة للأحكام لا تكفي أحاديث تلك الكتب لتعرفها، بينما أنت في الدراسة الفقهية تدرس أحكاما هي نتاج نظر المجتهد في أدلة الشرع مجتمعة.

ثم السؤال: لماذا لا تدرس الفقه من خلال كتب آيات الأحكام؟! وما كان جواباً لك في الحديث فهو جواب لك لو كنت ستدرس كتب آيات الأحكام، سواء في كونك لن تقتصر في الاستدلال على الحديث الذي بين يديك فقط، أو الحديث عموماً، أو في قضية التقييد والتخصيص

والنسخ (مع كثرة الإشكالات والخلافات الأصولية في علاقة السنة بالقرآن في هذه الأبواب، أو غير ذلك). هناك خلل حقيقي في علاقة الصحة وطلبة العلم بالقرآن، والتخصص في دراسته، والتفقه فيه، والاستدلال به حتى فيما دلالاته أوضح وأقوى من بعض الأحاديث!!)) اهـ بطوله

الأمر الثامن:

اعلم يا صاحبي أن من أكبر الآفات أن تنصدر قبل أوانك وتتخذ لنفسك كرسيًا تراحم به مشايخك فضلًا عن غيرهم، وأنت متى أحطت نفسك بزمرة الجاهلين فسيجعلونك فقيها في أسبوع ومجتهدًا في أسبوعين وأنت لم تفرق بعد بين الألف ورأس العصا، وأنت ستصدقهم، ولئن كان رجل مثل الحافظ ابن حجر رحمه الله يقول أنه لم يرض من تصانيفه كلها إلا أربعة كتب فما بالك بأمثالنا، فلذا يا سيدي اكتب بحوثك وعلومك ولا أحد يمنعك، ولكن اعرضها على من هم أكثر منك علمًا واسمع لنصحهم واحذر من أن يميل قلبك إلى المخالفة لأي كان، فهي قاطعة للطريق، واعلم أن مخالفة الجمهور شديدة صعبة فضلًا عن تخطئهم فراء كلمة الجمهور آلاف من العلماء الجهابذة الذين لن تصل لشعرة في صدرهم، ووراء قول الجمهور مئات أو آلاف الصفحات المشيدة تشييدًا متينًا بعلوم الشريعة، فلا تجعل نفسك عرضة للتكيت والتبكيت والتحقيق.

وتعلم الأدب قبل أن نتعلم العلم كما كانت أمانة ابن القاسم مع شيخه مالك رحمه الله، واعلم أنك تصل بالأدب أكثر مما تصل بالعلم، فتواضع للعلماء ولا تشمخ بناfoxك، نعم اسأل واستفسر سؤال المتعلم لا سؤال المنكر والمتعنت، فشفاء العي السؤال كما جاء عند أبي داود مرفوعاً.

الأمر التاسع:

وأوصي نفسي وإياك بشيء هو المذاكرة فلا يرى أنفع منها للطالب، وصورتها أن تجتمع أنت وزملاؤك فتذاكروا مسائل الباب الواحد وتذكروا ما فيه من حيث الأقوال والأدلة والاعتراضات والرد على الاعتراضات وترجيحات صاحب الكتاب أو المذهب الفلاني وترجيحات غيره فهذه أنفع الطرق لتثبيت العلم وأدعى إلى معرفة تحصيلك وتحصيل أصحابك وتقييم نفسك، ثم اجعل بحوثك التي تنجزها خلال دراستك كأنك ستطبعها بهذه الصورة فانظر ماذا يكون رأي القارئ فيها أيقول لك: "صل فإنك لم تصل" كما في حديث المسيء صلاته أم يقال لك "ليهنك العلم أبا المنذر" كما في حديث أعظم آية في القرآن.

وإن لم يكن لك بحوث فاصنعها واطلب من اساتذتك أن يقترحوا عليك منها ما تشغل به نفسك، ومما يفيد أن تحاول مع أصحابك أن تشرح لهم متنا صغيراً أو تقيم لهم دورة تختبر فيها قدرتك على الفهم أولاً ثم قدرتك على إيصال المعلومة وشرحها وتقريرها للأفهام، فهذا من أنفع الأشياء للاختبار

، واعلم أن حسن الإبانة من جودة الفهم، ومن لم يفهم جيدا لا يستطيع أن يشرح جيدا.

الأمر العاشر:

اعلم أن كل ما سبق من مقدمات لا معنى له إن لم تجعل العمل هو طريقك، والعلم هنا هو العلم الرابع الذي بدأنا به المقدمة الأولى، أي السيرة النبوية: أن تجعلها حذاء عينيك لا تحيد عنها بقدر الإمكان فلا يكفي أن تعرف كيف كان هدي النبي صلى الله عليه وآله وسلم في عباداته بل تجعل هديه في تعامله مع زوجته وأولاده وجيرانه وأصحابه وهديه في المال والمتاع والكلام والصمت والطعام والشراب... هو منتهى علمك فهذا الذي ينفعك في دينك ودنياك وآخرتك يقينا وأمر العلم على الاحتمال، فلذا إن وجدت طالب العلم ليس له حظ في قراءة القرآن ولا حظ له في ذكر الله يتخذه وردا يتعاهده فاغسل يدك منه، وإذا رأيت طالب العلم لا يصلي ولا يصوم النوافل ويتصدق ويتحجج بعدم الوجوب فاترك مصاحبتك فليس هذا بالذي يرجى خيره، وإن رأيت طالب العالم يتحجج باخلاف ليصنع ما في رأسه فهذا يوطئ قدما ليكون بلعاما جديدا فما ثمَّ -ورب الكعبة- إلا الهوى، نسأل الله لنا ولكم السلامة.

فهذه عشر مقدمات كاملة أقدمها بين يدي الموضوع وقد أطلت وأصابني داء الميكروفون كما كان يسميه عبد البديع صقر، وأقدم اعتذاري بين أيديكم وإلى لقاء قريب.

#فائدة-من-الأمير

#منهجية-الطلب-02

ثانياء بيان منهجية تفصيلية في لصلب العلم عموما وكيفية أخذه على التدريج

هذا الجزء يعنى ببيان كيفية تدبير القراءة والطلب، وسأحاول الاختصار جهدي وأترك التفاصيل إن احتيج إليها في التعليقات، وأول خاصية أحرص عليها في الاقتراح أن يكون البرنامج عمليا، ثم يكون في خاصية أخرى موسوما بحرية اختيار مفرداته للطلاب بما تيسر له، فأقول أن هذا البرنامج للطلب يمر عبر مراحل ثلاثة الأولى تمهيدية تهدف إلى التعرف على العلم ومبادئه، والثانية تحقيقية تهدف إلى التمكن النظري من العلم بحيث يصير متخصصا فيه، والثالثة: تطبيقية تهدف إلى أن يصير العلم ملكة للطلاب.

المرحلة الأولى: المرحلة التمهيديّة لطلب العلم

من خلال تجربتي أنا لا أنصح بأن يبتدئ الطالب دراسته لأي علم من العلوم بالكتب القديمة لأنها قد تكون حجابا له بسبب طبيعة اللغة والتكوين ونحوه، وأقترح ان يبتدئ التعرف على العلم

من خلال كتب المعاصرين فهي أفضل لغة وتنظيماً، وحذا لو كان الاختيار من كتب ذات طابع مدرسي كأن تكون مقررات في جامعة، أو ثانوية شرعية أو معهد إسلامي، فإن هذه الكتب يراعى فيها خمسة خواص: (01) سهولة اللغة وقربها وملائمتها لزمان المتعلم، (02) ويراعى فيها تقريب العلم بالبده "صغار العلم قبل كباره" أي ترتيب المعلومات بطريقة تفضي إلى الاستيعاب، (03) أنها تمكن من بناء خريطة عقلية لذلك العلم بحيث يعرف موقع كل مسألة ومكانها وهذا شيء مهم جداً ويؤدي إغفاله إلى خلط كبير في تصور العلم، (04) أنها مزودة غالباً بتمارين وتدرجات تعين على الاستيعاب التام للمقرر الدراسي، (05) أنها متجنبنة عادة لذكر الخلافات في المسائل [أو على الأقل الخلافات الهامشية] وهو ما يساعد الطالب على السير في العلم دون تشويش.

هذه الميزات الخمس مهمة لبداية تعلم أي علم ووضع الرجل في المكان الصحيح من سلم التدرج، وقد رأيت كثيراً من أساتذة الفلسفة الجامعيين ينصحون من أراد تعلم بأن يبدأ بالكتب المدرسية خاصة تلك التي ألفها الكبار، كمحمد عابد الجابري الذي ألف المنهاج الفلسفي المغربي، وانظر إلى أثر الكتب المدرسية في من درسها من كتب مدرسية بلغة رياضية معاصرة مقارنة مع من درسها لأول مرة من الرحبية وشروحها.

ومن تجربتي الخاصة أحكي أني لما أردت قراءة باب الدلالات في أصول الفقه استغلق علي جداً خاصة أنه لم يكن مقرراً علينا في الجامعة فدرسته وحدي وعانيت وكانت الثمرة قليلة، ثم وقفت على المقرر الدراسي في جامعة دمشق قديماً وهو من وضع الدكتور محمد سعيد رمضان البوطي رحمه الله فلما قرأته انفتحت علي ما كان مستغلماً منه [المقرر مطبوع بعنوان: مباحث الكتاب والسنة]

المرحلة الثانية: مرحلة استكمال التصور النظري

هذه المرحلة ستكون بداية التعرف على العلم من كتب المتقدمين، وهي ضرورية جداً للتمكن في العلم، وكتب المتقدمين كتبت بلغة غير اللغة المعاصرة وقد يجد من لم يألّفها صعوبة في الألفاظ والتراكيب، وعلمائنا لم يغفلوا الترتيب التدرجي في التعلم والذي قدروا أنه أبلغ في التأثير والتميز، ولذا اشتغلوا في هذا الباب على مسلكين:

المسلك الأول:

تميز الكتب المعتمدة من غيرها وهذا في كل العلوم تقريباً، ولذا تجد في الفقه المالكي مثلاً الكتب المعتمدة في الفتوى والكتب غير المعتمدة حتى يكون الطالب على بينة منها، ونظموا في

ذلك نظماً [القصيدة البوطليحية]، وفي علوم الحديث ميزوا بين النقاد المتساهلين والمتشدديين حتى يكون لا يظلم الطالب الناس إفراطاً وتفريطاً، وقل مثل هذا في باقي العلوم، ولذا فأول مرحلة هي تمييز الكتب المعتمدة من غيرها، فلا يؤخذ كتاب غير معتمد ولو اشتهر مؤلفه، ولذا تجد المالكية لا يعدلون بقول ابن القاسم إلى غيره وأخروا ابن وهب وغيره رغم تلمذهم للمالك، وتجدهم لا يحفلون برأي ابن العربي وابن عبد البر احتفالهم برأي البرادعي والقلشاني.

المسلك الثاني

ترتيب الكتب من حيث حق التقديم والتأخير، وهنا تختلف المدارس والأماكن والأزمان، فما يكون رائجاً في مكان قد لا يُعْبَأُ به في غيره، وما اشتهر في زمان قد يندثر بعده، ومبدأ كل هذا التقسيم أن يبدأ بالكتب المعتمدة: (01) اليسيرة الفهم، (02) الجامعة لأغلب المسائل (03) المبتعدة عن الخلاف (04) المتيسرة الحفظ ولذا قدموا المنظوم على المنثور، والمنظومات الصغيرة على الطويلة.

فإذا علمت هذا فلا يهملك بما ابتدأ في هذا المستوى، بل يهم أن نتقن مسائل الكتاب جيداً ولا تخرج حتى تفهمه سواء استعنت بشرح أو شروح له، أو قرأته على شيخ متقن له، أو غير ذلك، وقد كان ابن دقيق العيد رحمه الله فيما يروى عنه يقول: ((ما خرجتُ من باب من أبواب الفقه واحتجتُ أن أعود إليه)) يعني لشدة إتقانه له وإحكامه لأصوله.

وهنا ينصح العلماء بنصيحة مهمة سبق وأن تطرقنا إليها وهو أن صاحب الكتاب يغلب صاحب الكتب، فلو أن رجلاً اعتكف على كتاب وفهمه: فتصور مسأله وعرف أدلتها وأجاب عما يعترض عليها فقد أعطى ذلك العلم حظه الأدنى.

فإذا أتقن الطالب هذا المستوى انتقل إلى الكتب المطولة والشروح الكبيرة والخواشي، وهذا ضروري في هذه المرحلة من مراحل استكمال التصور النظري، لأن هذه الكتب ستذكر كل خلاف في المسألة وتذكر الأقوال الضعيفة وغير المعتمدة والطالب الآن قد فهم ما هو معتمد فلا يضره أن سمع بغير المعتمد أو الضعيف أو الشاذ، لكن التعرف على هذه الأقوال مهم لأن كثيراً من هذه الأقوال ستؤثر في: (01) دعوى الإجماع، (02) اعتماد القول الضعيف في حالات مذكورة من قبل، (03) التدرب على فهم منازع الأقوال وأدلتها.

ومما يناسب هذا المقام الإشارة إلى هذه الوصية النافعة التي نقلها عبدالواحد الأزهري في أحد منشوراته: ((لا تكونوا مؤرخين أي مقتصرين على صور المنقولات، بل تعرفوا وانظروا في مدلولات الألفاظ لغة وشرعاً وعرفاً، وتأملوا مناسبات الأحكام نصاً وإيماءً، والحظوا المعاني الغزيرة في

الأحكام، المناسبة لها، وحدّثوا بصائرهم إلى الحكم الإلهية")) اهـ
فإذا أتقن الطالب هذه المرحلة فليقرأ ما يشاء ولا يحجر عليه أحد
المرحلة الثالثة: مرحلة التدريب العملي على مخرجات العلم:

في هذه المرحلة يفترض بالطالب أن يكون قد أحاط نظريا بكل أقسام وأبواب ومسائل ذلك العلم أو على الأقل أغلبها، ويفترض أنه على دراية تامة بالاختلافات المذكورة في العلم وأدلة ذلك والاعتراضات والجواب على الاعتراضات، وهنا قد تكون لدى الطالب ميول نحو اختيار قول غير المشهور الذي درسه من قبل، فهل يصح له هنا أن يستقل بترجيحاته أم يبقى أسير ما درس؟ في رأيي والله أعلم أنه لا يصح له الاختيار الآن ما لم يمارس عمليا مخرجات ذلك العلم، وهذه الممارسة إذا تنوعت واستطالت مدتها ستؤثر لا محالة في الجانب النظري لتحصيل العلم، إذن فليشمر الطالب الآن على مساعد الجد ليعمل بما عمل.

وانظريا أخي مثلا لما قلت لك: أنت تدرس في الأصول دلالة الأفعال النبوية على حكم تكليفي معين [الوجوب أو الندب أو الإباحة أو الوقف حسب الخلاف] فتعال الآن يا سيدي وتبنى مذهبا من هذه المذاهب واذهب إلى "باب كان" من الجامع الصغير للسيوطي رحمه الله وطبق وانظر بأي شيء تخرج؟

أو حاول أن تعتق رأيا بخصوص زيادة الثقة والتفرد والشذوذ ثم طبق هذا على علل الدارقطني رحمه الله وانظر هل يستوي عندك أن ترد حديثا للأوزاعي وتحكم بشذوذ لفظة عن مالك رحمه الله أم لا.

ولذا فالجانب العملي مهم وهو مفتاح التحقيق، قال أبو المواهب الشاذلي رحمه الله في (قوانين حكم الإشراق: 86): ((إثبات المسألة بدليلها : تحقيق ، وإثباتها بدليل آخر : تدقيق ، والتعبير عنها بفائق العبارة الحلوة : ترفيق ، ومراعاة علم المعاني والبديع في تركيبها : تنميق ، والسلامة فيها من الاعتراض : توفيق)).

والمقصود بالجانب العملي هنا ما يلي تحديدا:

أولا:

أن يتعلم المهارات التطبيقية للعلم، والمقصود بها على سبيل المثال: مهارة التخریج لمن درس علم الحديث، ومهارة تخریج الفروع على الأصول لمن درس الفقه، وأن يطبق إعراب القرآن بلا رجوع إلى أي كتاب إن درس النحو، وأن يكتشف الوجوه البلاغية في القرآن أو الحديث إن درس البلاغة، وأن يقرأ القرآن قراءة أصولية كاملة إن درس أصول الفقه، وهكذا...وفي التعليق الأول

نموذج لمهارات فقهية مهمة.

فهذا المستوى لو أطاقه الطالب وتعوده مدة فستمتزج لديه دراساته النظرية وتجاربه العملية، وأعلم أن الأمر صعب بل وصعب جدا ولكن من استعان بالله أوصله

ثانيا:

التدريس: والقصد أن يشرح ككاتب يحدده أو مذكرة يؤلفها ويحاول أن يأتي بمقاصد التصنيف السبعة ((شيء لم يسبق إليه فيؤلف، أو شيء أُلّف ناقصا فيُكمل، أو خطأ فيُصحح، أو مشكل فيُشرح، أو مطوّل فيُختصر، أو مفترق فيُجتمع، أو منشور فيُرتب)).

ولا يجعل من شرحه مكانا للاعتراض كما نراه الآن ممن تصدر للتدريس حتى يوهم الناس بكثرة الاطلاع فهو من التشيع بما لم يعط، بل يحاول أن يقرب ذلك العلم إلى الناشئة، وكما قلنا أن حسن الإبانة من حسن الفهم.

والمزج بين تدريس الصغار وال كبار والمتعلمين والعوام، له فائدته، فإن المدرس يقدر في ذهنه قدرة المتعلم على الاستيعاب ويحاول مناسبة مادته التعليمية مع مستوى متعلميه ويبدع في ذلك أيما إبداع، وأذكر على سبيل التجربة كيف استطعنا تدريس مادة المواريث في الثانوية لطلبة النهائي بطريقة مبتكرة وجيدة مكنت الأغلب من استيعاب قواعد تقسيم التركة على أصحاب الفروض، وجعلت من النابهين يفهمون العول في لحظة من غير أن يكون ذلك جزءا من المقرر.

ثالثا:

التصنيف أو كتابة بحوث في ذلك العلم بحيث تقرب بعيدة وثبت يسيره، ولا يحاول أن يتعاضم بتأليفه بل ينسب الفائدة لصاحبها مهما كانت، وهذا من النصيحة كما قال النووي رحمه الله، والسكوت عن هذا من الكذب في العلم وكفره على حد قول ابن عيينة رحمه الله.

وقد تطورت الآن أساليب التصنيف وأغراضه، وصار في المطابع الكبرى وظيفة مساعد المؤلف الذي يقترح على الكاتب كيفية تقديم المادة وإضافة المؤثرات النصية والبصرية بحيث تخدم هدفه. سأحاول في المنشور القادم تفصيل البرنامج في جانبيه النظري والتطبيقي في علم أو علمين ليقاس عليه غيره، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه

دراسة علم العفة

أناول فى هذا المنشور كىفية دراسة الفقه المالى وىق المنهية السابقة وأقدم لذلك بمقدمات مقدمات قبل الشروع فى المقصود:

المقدمات

المقدمة الأولى:

تعلم الفقه وىق المنظومة المذهبية ضرورة علمية، فالىمذهب عصمة من الشذوذ والعلو والانفلات، وىمكنك أن تدرك هذا من مطالعة سير الممذهبيين واللامذهبيين، ولا علاقة للمذهب بالتعصب، فالأخير حالة نفسية تعبر عن مشاكل وتجدها فى الممذهب كما تجدها فى غير الممذهب فلا تجعل الأمر يلتبس عليك.

المقدمة الثانية:

اختيارك لمذهب ما أيا كان لا إشكال فىه من حيث المبدأ، لكن اختيارك لمذهب أهل بلدك يىملك متجنبنا التشويش على العامة وتجعلك محفوظا فى عرضك ودينك وهو ضمانة لخروجك من الهوى وحب الظهور والشهرة، ولذا سنركز على مذهبنا مذهب الإمام مالك رحمه الله

المقدمة الثالثة:

إذا أنست من نفسك بعد طلبك العلم إلى الميل عن مذهب إمامك إلى مذهب آخر فلا أحد يىمنعك من ذلك، لكن اسمع نصيحة الذهبي رحمه الله فى ترجمة الإمام مالك رحمه الله [سير أعلام النبلاء: 94/8]: ((ولا ريب أن كل من أنس من نفسه فقهاً، وسعة علم، وحسن قصد، فلا يسعه الالتزام بمذهب واحد فى كل أقواله، لأنه قد تبرهن له مذهب الغير فى مسائل، ولاح له الدليل، وقامت عليه الحجة، فلا يقلد فيها إمامه، بل يعمل بما تبرهن، ويقلد الإمام الآخر بالبرهان، لا بالتشهى والغرض. لكنه لا يفتى العامة إلا بمذهب إمامه، أو ليصمت فيما خفى عليه دليله))، وأظنك قد فهمت معنى سعة العلم.

المقدمة الرابعة:

قبل أن تعرض على "مشاكل مذهب مالك" وأن المالكية لا يعملون بالدليل وأنه فقه جاف وكتبه صفراء، فالمفروض أن نتواضع قليلا ونقرأ تقارير القرافي وتوجيهات المازري وتدقيقات

ابن رشد الجد وتقسيمات ابن راشد وابن جزي وتقرأ شيئاً من النوازل القديمة والحديثة وترى كيف يفكر الفقهاء، وإن شئت أن أعفك من كل هذا فاسمع لبعض دروس الشيخ مولود السريري في شرح مختصر خليل أو جمع الجوامع لتدرك عظيم ما خرج من فك

المقدمة الخامسة:

يجب أن تقرأ الآن أن كتب المذهب مرتبة وفق شبكة قوة: فبعضها معتمد وبعضها ليس كذلك، وبعضها يناسب الابتداء وبعضها يناسب التمكن، وفي كل مسألة هناك مشهور وراجح وضعيف وشاذ، وهناك طريق مغربي وقيرواني وأندلسي وطريق مصري وطريق عراقي، وهذه القضايا مهمة جداً فهمها قبل التعمق.

أولاً: المرحلة التمهيدية في دراسة الفقه المالكي

هدف هذه المرحلة كما شرحناه من قبل التعرف على الفقه المالكي بأسلوب يقربه للأذهان مع تلك الميزات الخمس التي ذكرناها، وأقترح هنا أن يدرس العامي باب الحكم الشرعي وشروط التكليف وعوارضه قبل أن يلج لقراءة الكتاب المقرر، وهذه مجرد ساعة أو ساعتين ليفهم مثلاً الفرق بين الواجب والمندوب، وجواز فعل المكروه ومفهوم الرخصة وأسبابها وما يمنع التكليف ويوجب قضاءه وما يسقطه رأساً ونحو هذا، والكتاب المقترح للعامي هو الخلاصة الفقهية للشيخ التونسي محمد العربي القروي، وهو كتاب يناسب من ليس متخصصاً في علوم الشريعة كطلبة الجامعات والعمال وغيرهم، وهو جزء صغير مبني على فكرة السؤال والجواب من غير التفات للخلاف ولا للدليل ثم يعقبها بخلاصات صغيرة، وهو حد أدنى للـ"الضروري من أمور الفقه" يكفيه وزيادة.

وأما الكتاب المقترح في هذه المرحلة لطالب الشريعة سواء كان متخصصاً في الفقه أم لا هو "الفقه المالكي وأدلته" للمؤلف التونسي الحبيب بن الطاهر متع الله به، وذلك لأن كتابه:

01- أنه مكتوب بلغة مفهومة في هذا الزمن فالمؤلف قد أعفى القارئ من اللغة المتينة الصعبة.

02- قد شمل كل مسائل الفقه من أولها لآخرها [المؤلف استثنى أحكام العبيد].

03- قد اقتصر على القول المشهور والمعتمد في الفتيا والقضاء عند المالكية [وهذه ميزة ترجيحها

للكتاب على كتاب مدونة الفقه المالكي للغرياني].

04- قد ذكر الأدلة وفق الأصول المالكية [يعني قد تجد الاستدلال على المسألة بعمل أهل

المدينة رغم وجود حديث آحاد فيها].

وللكتاب نقص واحد غير مؤثر في هذا المقام هو القول في النوازل المعاصرة فقد تركها المؤلف،

ولا يعد هذا الأمر مشكلة في هذا المستوى.

ولذا فإن الذين سيتعاملون مع دراسة الفقه من طلبة الشريعة ثلاثة أصناف:
الصنف الأول:

طلبة معاهد أصول الدين والحضارة يختلف أقسامهم: والحد الأدنى أن يتعلم الواحد منهم أحكام الشروري من أمور الدين، فيكفيه أن يقرأ المجلدين الأولين ونصف الثالث، لأن الشروري يشمل أحكام المياه والعبادات ويضاف له بعض المسائل المرتبطة بها كالأضاحي والأطعمة والأيمان وهذا يشمل حتى نصف المجلد الثالث ثم يبتدىء باب النكاح..

الصنف الثاني:

طلبة الأصول والمقاصد والشريعة والقانون الذين يغفلون عن هذا الأمر ظنا منهم أنهم غير معنيين به أصالة، وهذا خطأ واضح، والمفروض أن يختم الكتاب مرة واحدة على الأقل ويراجع ذلك المرة بعد المرة، والله ليقبح بطالب الأصول والمقاصد أنه لم يختم كتابا فقهيا مرة واحدة على الأقل ويستحضر معانيه ومسائله وأدلته، ثم تراه لا يستحي لكي يكتب عن نقد العقل الفقهي ونظرية المقاصد عند فلان، والاختيارات الأصولية لعلان، ولو سئل عند مسألة في العدة أو الفرائض لسكت.

الصنف الثالث:

طلبة الفقه والفقه المقارن، وهؤلاء المفروض أن يكملوا هذا الكتاب حتى ينهوه، ثم يكملوا المرحلة النظرية والتطبيقية وهذا قدر أدنى لا بد له منه، لأن هؤلاء هم من سيتصدر للفتوى والتوقيع عن رب العالمين، وتمكنهم من مذهبهم مفتاح هذه الوظيفة.

طريقة القراءة

أن يلخص ما يقرؤه في دفتر خاص ويكتب ما يتعلمه بما يفهمه ولا يزيد على ذلك، ويراجع مرة على مرة هذه المباحث حتى تبقى في ذهنه حاضرة، ونختم هذه المرحلة بنصيحتين إحداهما للعامي فنقول له روي عن الشافعي رحمه الله أنه قال: ((من أتقن كل يوم مسألتين تفقه في سنة، ومن أتقن مسألة تفقه في سنتين))، والثانية للمتخصص نقول له روي عن ابن الجوزي رحمه الله أنه قال: ((من القبح أن يمضي أسبوع ولم يحفظ العالم فيه مسألة حفظاً جيداً يأمن معه من انفلاتها)).

ثانياً: المرحلة النظرية في دراسة الفقه المالكي

هذه المرحلة سيدخل الطالب للتعرف على كتب التراث الفقهي باصطلاحاتها الخاصة ولغتها المتنية ومناهج الشرح والتحشية والتقرير؛ وهي كما قلنا على قسمين: كتب تراثية معتمدة مختصرة،

وكتب تراثية معتمدة مطولة، وفي كل قسم توطئة ومقصد وخاتمة.

القسم الأول: الكتب التراثية المختصرة:

توطئة:

قبل أن نتحدث عن الكتاب المقرر لتدريسه اعلم أنه يجب أن تقدم بين يديك أمرين:

01- أن تكون لك خلفية مقبولة في علم الأصول بحيث تميز أدلة الأحكام، وتفرق بين دلالة النص ودلالة الفعل، وتعرف ما يقاس عليه وما لا يصح فيه قياس ونحو هذا، ويكفي في هذا تعلم علم الأصول من كتاب أكاديمي معاصر ككتاب الشيخ محمد أبي زهرة أو عبد الوهاب خلاف أو أو العربي اللوه أو محمد محدة أو غيرهم.

02- أن تتعلم اصطلاحات المذهب المالكي ولغته وإشاراته، وإلا فقد أخطأت سبيل التعلم بالكلية، فطريقة المالكية في التعبير الفقهي تباين سائر المذاهب الأخرى، فالمشهور والراجح والضعيف والشاذ والرواية والتفريق بين الاصطلاح العراقي والقيرواني وغيرها لا تتشابه مع الوجه والطريقة والرواية والتخرج عند غيرنا، والكتاب المفيد هنا هو المنظومة المشهورة بالبوطليحية وهي متداولة.

المقصد

وأما قائمة الكتب التراثية المختصرة المقترحة في هذه المرحلة فكثيرة منها الرسالة لابن أبي زيد القيرواني ونظم المرشد المعين لابن عاشر وغيرها، أو يمكن استبدالها بأي كتاب محلي كما يدرس إخواننا في الصحراء كتب الشيخ بل كبير رحمه الله، ولا تحجير في القائمة. لكنني أشرح كتاب الرسالة لابن أبي زيد القيرواني رحمه الله لأسباب:

01- أنه مكتوب بلغة سهلة ميسورة، لأن أصله موجه لتلاميذ صغار يدرسون في الكتائب.
02- أنه مركز على المهمات باعتباره شكلا من أشكال المقاومة العلمية للنفوذ الإسماعيلي في دولة الفاطميين.

03- أنه مخدوم بكثرة: شروحا وحواشٍ وتقريرات ونظما وبحثا عن غريب وبيان للاستدلال ونحو هذا.

04- أنه شامل لكل أبواب الفقه وهذا مهم جدا، بل فيه مقدمة عقدية وخاتمة في الآداب والأخلاق تغنيان عن غيرها، وكما قالوا فيه 4000 مسألة مأخوذة من 4000 حديث

05- أن صاحب الرسالة قد دعا للمشتغل بكتابته بزيادة العلم وسعة المال وصحة البدن، وقد كان مجاب الدعاء، وقد جرب العلماء أن المشتغل يكون فقيه النفس، وانظر مقدمة شرح الشيخ زروق لتعلم.

فإذا كنت قد قبلت مشورتي في اعتماد هذا الكتاب فابدأه قارئاً موازياً له مع شروحه، واختر ما شئت من شروحه -على الأقل اعتمد اثنين- بشرط أن تكون معتمدة لأجل أن كثيراً من المعاصرين شرحوها بخلاف مراد مصنفها وبخلاف معتمد المذهب، وثم تعليق للشيخ أحمد بن الصديق الغماري رحمه الله اسمه "مسالك الدلالة في شرح أدلة الرسالة"، وهو يذكر أدلة المالكية في مسائل الرسالة، إلا أنك يجب أن تنتبه لأمرين: الأول أن الأدلة التي يسوقها ليست هي أدلة المالكية دائماً، فقد يكون دليل المالكية العمل، بينما هو يدل بأثر عن صحابي وأنت تريد أنت تعرف أهل مذهبك كيف استدلوا لا مجرد الدليل، والأمر الثاني أن موقفه من التقليد شديد جداً وقد تجد أثر ذلك في الكتاب فكن على ذكر من ذا رحمك الله.

ومن أفيد الشروح شرح الشيخ زروق الفاسي رحمه الله المتميز بالتحريير الدقيق وشرح ابن ناجي وشرح النفراوي رحمه الله ولو اقتصر على اثنين من هذين لكفياً، ولو اعتمدت غيرها فلا إشكال، المهم أن تضبط المتن وتفهم مسأله كما صورها الشراح المعتمدون.

خاتمة

أما طريقة التلخيص والعمل فأدلك على شيء سهل، أن تشتري دفاتر ذات صفحات قليلة (32-48-64) حسب الباب الذي تدرسه وتكتب متن الرسالة أو جزءاً منه إن كان الباب طويلاً في أول صفحة ثم تقرأ الشروح، وتكتب في الصفحة الموالية للمتن الألفاظ الغريبة التي استغلتك عليك وتشرحها [هناك جزء صغير في غريب الرسالة باسم غرر المقالة في شرح غريب الرسالة لابن حمامة المغراوي] ثم تكتب في الصفحات الموالية الفروع التي طالعها في الشروح حتى تنهي الباب ثم تفعل بكل باب مثل ما فعلت في الأول فيصير لديك كراس للكسوف وآخر لزكاة الفطر وهكذا، وكلما سميت همتك لقراءة شرح جديد أو كتاب فقهي آخر ألحقت فيه ما تقرأ.

القسم الثاني: الكتب التراثية المطولة

توطئة:

إذا أكملت المرحلة السابقة فقد أنجزت يا أخي إنجازاً كبيراً والله، وهذا لن يطيقه كثير من أقرانك فاحمد الله على نعمه واجعل من تمام الحمد إكمال التفقه، وأقترح عليك قبل أن تلج إلى المرحلة الموالية أن تقف قليلاً وتزود من مادتين بشكل جيد:

الأولى: أصول الفقه: فأنت الآن أحوج إلى علم الأصول لاطلاعتك على كثير من الفروع الفقهية وذهنك سيبحث عن كيفية استخراجها من أدلتها، فلذا من اللازم أن يتعلم هذا الباب ويتقنه في حده الأدنى [وسنتحدث عن ذلك في كيفية دراسة الأصول بإذن الله]، ولكن اقنع مني الآن

بكتاب لا بد أن نتقنه بشرحه وهو شرح تنقيح الفصول للقرافي رحمه الله الذي شرح به مقدمة كتابه الذخيرة.

الثانية: علم القواعد الفقهية: وهو مهم الآن لأن الفروع قد تكاثرت في ذهنك وتنوعت أبوابها، فمن المهم أن تضبط الضوابط وتعرف القواعد وتفهم الأشباه والنظائر وتميز الفروق بين الفروع، وتجمع النظائر وتفرق الضرائر، والكتاب المقترح الآن هو أحد هذين الكتابين:

01- إما كتاب المقرئ في القواعد والذي طبع بتحقيق أحمد بن عبدالله بن حميد، وفيه قواعد شتى يندر اجتماعها في مكان واحد ومقدمته نفيسة في القسم الدراسي وأعني بها الفصلين الثالث والرابع منهما.

02- وإما كتاب الوشرسي في القواعد: إيضاح المسالك مع مقدمة المحقق الغرياني التي تعتبر مدخلا سهلا لفهم موضوع هذا العلم

المقصد:

وفي هذا القسم يختار الطالب أحد المطولات المعتمدة لتحليل وشروحه أو الدردير وشروحه وإن شاء ذهب لمن هم أقدم كابن شاس والخنمي أو غيرهم، لكن الذي مشى عليه المالكية أنهم لا يعدلون بمختصر خليل كتابا لما فيه من المسائل والفروع الكثيرة [120000 مسألة أو أكثر أو أقل حسب الشراح] وكثرة الخدمة المتتالية له، وشدة تحريره للأقوال والمعتمدات وما به الفتوى والعمل، رغم ما فيه من صعوبة لغته وكثرة "ضمائره" حتى إنك قد تجد المبتدأ في صفحة وخبره في صفحة موالية، لكن هذه لغة وطريقة لزمك تعلمها وإن لم ترض عنها الآن لتغير الطباع العلمية. وإذا اعتمدت المختصر الخليلي -وحتى الدرديري- فاعلم ما يلي:

01- أن هذه المتون وشروحها مرمرزة برموز يجب استحضارها عند الفهم وقد بينها مؤلفوها في خطبة الكتاب، ويجب أن تكون ماثلة أمامك في كل صفحة حتى يجود فهمك ولو اضطرت أن تكتبها في صفحة مستقلة تنظر فيها كلما طالت الكتاب ففهم الاصطلاح الخليلي شرط لولوج الكتاب.

02- أن ثمة ترتيبا معيناً في تقديم الأقوال وتأخير يجب عليك أن تفهمه، ولذلك من بين ما اهتم به المالكية شرح خطبة خليل ومقدمته مفردة كما فعل اللقاني والأجهوري والزرقاني وسعيد قدورة رحمهم الله جميعاً، وانظر ما قاله ابن غازي في شرحه: ((فن عاداته [أي خليل] أنه لا يمثل بشيء إلا لئلا يكتفى، من رفع إيهام، أو تحذير من هفوة، أو إشارة لخلاف، أو تعيين لمشهور، أو تنبيه بالأدنى على الأعلى، وعكسه، أو محاذاة نص الكتاب أو نحو ذلك، مما يستطيعه من فتح له في فهمه)).

03- أن تعتمد شرحين على الأقل لفهم ما تقرأ، وانتق من شروحه ما شئت، وشرح بهرام سهل العبارة وهو شرح يربط المختصر بالمصادر [وابحث عن دور بهرام في تبييض المختصر وإتمامه وإبرازه للناس] وكذلك المواق له عناية بإبراز مصادر المسألة من كتب المذهب السابقة، وأما شرح الخطاب فجليل لما فيه من العناية بتحرير النقل ونقد الفروع في المتن والشروح وتحريرها جيداً، ونحوه شرح الزرقاني والحرشي والدردير رحمهم الله.

04- لكن إن أردت نصيحتي بخصوص المختصر فأقول لك: اكتف بشرح معاصر كالذي كتبه الشيخ الطاهر عامر مع شرح الخطاب، ولا تنتقل إلى الباب الموالي من المختصر حتى تكمل الشرحين وتقرأ نفس الباب في ثلاثة كتب على الأقل: المدونة لسحنون والنوادر والزيادات لابن أبي زيد القيرواني والذخيرة للقرافي، وستعرف فائدة هذه الكتب الثلاثة في المرحلة التطبيقية.

خاتمة

وطريقة القراءة مثل السابقة لكن لما كانت الفروع ستتكاثر عليك فاكتف برأس المسألة ومكانها ومر، فإذا كنت في ورد مراجعتك للفقهاء فإن علمت المسألة فر لما يليها وإلا راجعها.

ثالثاً: المرحلة التطبيقية في دراسة الفقه المالكي

يفترض بالطالب الذي وصل إلى هذا الحد أن يشق طريقه بنفسه، لكن سنكتب هنا ما يكون تشويقاً للطالب من أمثالنا ممن قطعت السبل عن الوصول عسى أن يستنهض همته شرف الفتيا ومنزلة التوقيع عن رب العالمين.

فأقول أن المرحلة التطبيقية في الفقه هي الفتوى في النوازل، فالفقيه النوازلي كان وصفاً قاصراً على فئة من الفقهاء وليس كلهم، وسبيل الفتوى في النوازل في هذا الباب هي أن يتصور النازلة ثم يفككها ثم يحكم فيها بما أداه إليه الاجتهاد ثم ينزلها على واقع المستفتي.

وباب التصور وهو أول الأبواب هو أساس الفتيا، وفي هذا الزمان تشارك الكثير من العلوم في بناء التصور، فليس من السهل أن يفتي الفقيه في مسائل الطب والاقتصاد والسياسة والعبادات وشؤون الأسرة وغيرها، ولذا يجب أن يكون للفقيه تصور تام بعموميات هذه العلوم، ويلجأ للاستشارة فيما يخص التفاصيل التي تهتم الفتيا، وقد رأينا الأمثلة الحية في نازلة الكورونا وكيف كان الفقيه مقرراً للأحكام بناء على تصور الطيب وأخصائي الأوبئة.

ومن المهم أن يكتشف الفقيه مطالعته في هذه التخصصات حتى يسأل الأسئلة الجيدة ويعرف ما سيؤثر في الأحكام مما لا يؤثر، ومما جلب لي كلام الزملاء يوماً أن قلت أن تعلم الإنجليزية اليوم شرط في الاجتهاد المعاصر لأنها أداة تصور النوازل.

ثم تأتي المرحلة الموالية وهي تفكيك النازلة ومعرفة ما فيها وما يمكن أن يؤثر في الحكم عاما أو خاصا، وما لا يؤثر، وما هي المصلحة المعتبرة أو المفسدة في تلك الحالات وأشباه هذا من التفاصيل، وانظر مثلا في زواج المسير لتعرف ما أقصد، ففيه مصالح ومفاسد وما يختلف فيه إلا بناء على اختلافهم في تقديرها وترجيح إحداها على الأخرى.

وأما الحكم فيكون بناء على ما سبق، وقد لا تسعفه النصوص هنا إلا في حدود ضيقة فيلجأ إلى المصادر الأخرى كالقياس والمصلحة والاستحسان والذرائع، وقد لا يجد فيها نصا أصليا أو فرعا مشابها فيضطر إلى الاستعانة بميزان المقاصد في تقرير الأحكام، أو قد يجد فرعا شبيها يمكن القياس عليه ويجد فرقا بينهما أو يجد فرعا بعيدا ويشارك معه في مشترك فيوظف كل هذا لإصدار حكمه. وإذا تأملت الفقرة السابقة فقد وضحت لك فضل علم الأصول وعلم المقاصد وعلم القواعد وعلم الفروق وفي هذا المقام تتفاضل الأفهام والعقول لدى علماء النوازل، وقد رأيت مرة فقيها جزائريا يشار له بالبنان وقد سئل عن حكم مساكن عدل فأفتى بالتحريم وهو لم يتصور أصلا طبيعة العقد وكيفية تركيبه، في حين قام أساتذة ومشايخ في كلية العلوم الإسلامية بالجزائر بتدريس الأمر مليا وأطالوا فيه التردد وأحضروا العقود بنسختها العربية والفرنسية وأفتوا بالحل في ذلك البيان الشهير. ولأجل هذا المعنى كنت اقترحت عليك يا أخي أن تطيل النظر وأنت تدرس المختصر الخليلي في كتابي المدونة والنوادر، لأن النظر فيهما يحفز فيك علم الفروق عندما ترى الفتاوى المتشابهة في الظاهر مختلفة فتبدأ عندك مهارة التعليل والتدليل والتفريق، واقترحت عليك الذخيرة لأن قارئها مضطر لاستصحاب الأصول والمقاصد والفروق والقواعد واللغة ونحوها لفهم المسألة الواحدة.

ثم تأتي المرحلة الأخيرة وهي تنزيل الفتوى في النازلة على حالة المستفتي أو المكان أو الزمان أو غير ذلك، وهذه مهارة أخرى تتفاضل فيها العقول، وكمن مسألة يخطئ الناس في استصحابها من في بلدنا وهي مغايرة تماما لواقعنا وشروطنا كأكثر المعاملات الاقتصادية والاجتماعية ونحوها، ومن النكت هنا أنني سمعت يوما مستفتية تسأل في حصة فتوى سعودية وتشتكي أن زوجها يمنعها دخول الحمام وهي تبحث عن الحكم الشرعي، فكان من المفتي أن شنع واستنكر على الزوج فعلته هذه، ولم ينتبه إلى أن مقصود المستفتية هو الحمام العام وليس الخلاء على اصطلاح المشاركة.

هذا ما لدي وقد طال الحديث جدا وأكرر الاعتذار مجددا والسلام